



بريطانيا تطلق مراجعة دفاع استراتيجية استجابة للتهديد الروسي والصراع الدولي

الحدث

- أعلنت الحكومة البريطانية الجديدة مؤخرًا أنها ستجري [مراجعة دفاع استراتيجية](#) (Strategic Defence Review) لضمان أن تكون المملكة المتحدة آمنة في الداخل وقوية في الخارج. وسيقوم اللورد روبرتسون، الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي بقيادة فريق المراجعة، ومن المقرر أن يقدم المراجعون تقريرهم النهائي إلى رئيس الوزراء في النصف الأول من عام 2025.

التحليل

- يأتي الإعلان البريطاني في سياق تصاعد الصراع الدولي بين الغرب من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، مما خلق توترات، أبرزها حرب أوكرانيا، وزاد من حدة السباق العسكري والتقني، مما أعاد اعتبارات الأمن القومي والجغرافيا السياسية إلى صدارة أولويات الدول الرئيسة في العالم، خاصة التي تقع في قلب هذا الصراع. وهو ما تواكب منصة أسباب تطوراته أولاً بأول، من خلال استعراض الوثائق الاستراتيجية التي أعلنت عنها مجموعة من الدول، مثل: [استراتيجية الأمن القومي الأمريكي](#)، و[تقرير العمل الصيني](#)، و[قانون العلاقات الخارجية الصيني](#)، و[عقيدة السياسة الخارجية الروسية](#)، وأولويات الناتو 2030، و[استراتيجية الأمن القومي الألماني](#)، و[استراتيجيتا اليابان وكوريا الجنوبية](#).
- يأتي إطلاق المملكة المتحدة مراجعة الدفاع الاستراتيجية في سياق الاستجابة العاجلة للمخاوف الأمنية والجيوسياسية المستمرة في أوروبا. إذ عادت روسيا كتهديد عسكري حقيقي للمملكة المتحدة وأوروبا لأول مرة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، بالإضافة لانحراط

يتبع
تحليل:

ص 02

بريطانيا في جهود احتواء الصين عبر **تحالف أوكوس**. بالإضافة إلى تزايد المخاوف الأوروبية من السياسة الخارجية الأمريكية المتغيرة ونهج الرئيس الأمريكي الجديد تجاه مواصلة دعم أوكرانيا، والالتزام بتعزيز حلف شمال الأطلسي "الناتو". وهي نفس المخاوف التي أجرت ألمانيا في ضوءها **تحولا استراتيجيا** نحو السعي من أجل الاستقلال العسكري.

● وكشفت البيئة الجيوسياسية الجديدة التي خلفتها الحرب الروسية الأوكرانية عن تحديات تواجه قدرة الغرب عن حشد الموارد الكافية للدفاع الجوي والصاروخي لمساعدة القوات الأوكرانية على حماية المدن والبنية التحتية، فضلا عن الافتقار إلى المخزونات الحربية والذخائر والقدرة الصناعية على تجديدها، وعلى سبيل المثال أصبحت مخزونات المملكة المتحدة من الذخيرة والمعدات والأفراد المدربين ضئيلة للغاية بسبب عقود من نقص الاستثمار والإنفاق الدفاعي مقارنة بالطموحات السياسية.

● من المرجح أن تؤكد مراجعة الدفاع الاستراتيجية على وضع سياسة "الناتو أولاً" (NA-First) في قلب خطط الدفاع البريطانية، إلى جانب ضمان الدعم المستمر لأوكرانيا، والاحتفاظ بنظام الأسلحة النووية في بريطانيا باعتباره يمثل الردع النووي للبلاد. وسيسعى الفريق المسؤول عن المراجعة للإجابة عن الأسئلة الجوهرية المتعلقة بقدرات بريطانيا الدفاعية، وتحديد حجم وشكل القوات التي تحتاجها البلاد، وأولويات التسليح بعد أن برز الدور الحاسم للتقنيات الجديدة، وتحديد الأدوار والقدرات والإصلاحات المطلوبة من وزارة الدفاع لمواجهة التهديدات المتوقعة.

● وتستهدف المراجعة التلخص من القدرات الدفاعية الأقل أهمية وإعطاء الأولوية للقدرات التي تتطلبها المستجدات، على سبيل المثال، مع تخطيط روسيا لنشر صواريخ جديدة بعيدة المدى، أصبحت الحاجة ملحة إلى استثمارات جديدة لتعزيز دفاعات بريطانيا ضد الهجمات المحتملة، بينما لم تعد حاملتا الطائرات البريطانيان الجديدتان بنفس القدر من الأهمية؛ إذ تركز أهميتهما على العمليات خارج منطقة حلف شمال الأطلسي.

● يشارك في عملية مراجعة الدفاع الاستراتيجية "مراجعون خارجيون" (External Reviewers) ليسوا جزءاً من الحكومة أو وزارة الدفاع البريطانية. بما يشمل مسؤولين حكوميين سابقين، وموظفي حلف شمال الأطلسي، وخبراء عسكريين. ويتمثل دورهم الرئيسي في توفير منظور مستقل ومتنوع لاستراتيجية الدفاع البريطانية. ويشير تعيين المراجعين الخارجيين إلى أن التركيز في عملية المراجعة سوف ينصب بشكل أكبر على الجوانب العملية للأمن الأوروبي في ظل سياسة الولايات المتحدة تجاه أوروبا والتي أصبحت متقلبة نتيجة تباين سياسات الإدارات الأمريكية.

● من المفترض أن تلتزم توصيات المراجعة بقابليتها للتنفيذ ضمن الموارد المتاحة للوزارة وضمن التزام الحكومة بزيادة الإنفاق الدفاعي من 2.3% إلى 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وتواجه بريطانيا مشاكل ترتبط بالمشتريات الدفاعية، رغم أن الإنفاق الدفاعي للمملكة المتحدة من بين أعلى المعدلات في أوروبا. وتلتزم بريطانيا شركاء الصناعة بمواصفات باهظة الثمن، كما يستغرق تسليمها سنوات مما أدى في كثير من الأحيان إلى تحول تلك المشتريات وقت التسليم إلى معدات ذات مواصفات قديمة غير ملائمة للاحتياجات الجديدة.



يتبع
تحليل:

- تُجرى المراجعة في وقت تمر فيه بريطانيا بأزمة مالية محيية شديدة فضلا عن المخاطر الدولية المتزايدة، وهو الأمر الذي يجعل الإصدار النهائي للمراجعة -المتوقع في النصف الأول من العام القادم- عرضة لمخاطر عدم ملائمة الأهداف للموارد المتاحة وكذلك تجاوز الأحداث الإقليمية والدولية للبيان النهائي للمراجعة. والأهم من ذلك، فإن العديد من استنتاجات وتوصيات المراجعة ستكون مرتبطة بنتائج الانتخابات الأمريكية إذ تتطلع واشنطن إلى إعادة تركيز قواتها في المحيط الهادئ وتقليل تواجدها في أوروبا مما يفرض سيناريوهين مختلفين أمام فريق المراجعة: الأول تدريجي وسلس في حال فوز كامبلا هاريس، والآخر متسرع ومعقد في حال فوز دونالد ترامب.